عليه برهان قوي بعد نفي الكلام في الممثل له اعني الوجو
د
فقالوا ببساطته فلا جنس له واستندوا عليه بوجوه منها
انه لو كان له اجزاء اما ان تتصف بالعدم المطلق او بالوجود
كذلك والاول باطل فان انعدام الاجزاء مطلقا يستلزم انعدام
الكل كذلك وهو باطل ضرورة ان الوجود من الموجود وان
كان من الموجودات الذهنية وح يلزم اجتماع النقيضين
والثاني ايضا باطل فانها اما ان تتصف قبل الوجود المطلق
او معه او بعده على الاول يلزم الدور ضرورة تقدم المطلق
على المقارن لو كان الوجود للجزء مقدما يلزم المحذور المذكور وعلى
الباقيين يلزم عدم تقدم الجزء على الكل والتقدم ضروري
ضرورة احتياج الكل الى الاجزاء ولا يجاب بان تقدم الاجزاء
الخارجية الحقيقية ضروري ويجوز ان يكون تلك الاجزاء
اجزاء ذهنية تحليلية فقط ولا يجوز تقدمها على الكل لان
كلام المستدل مبني على التحقيق في الاجزاء الذهنية المستلزمة
للاجزاء الخارجية كما سيأتي ذكره والاجزاء المذكورة في الجواب
اجزاء على سبيل المسامحة وليس الكلام فيها بل الحق في
الجواب على ما اقول ان الواجب تقدم وجود الجزء على
وجود الكلي ونفس الجزء على نفس الكل ولا يجب ان تستند
وجود الجزء الى نفس الكل وذلك لان هذا التقدم انما يلزم
بسبب احتياج الكل الى الجزء وانما يحتاج نفس الكل الى نفس
الاجزاء دون وجودها ووجود الكل يحتاج الى وجود الاجزاء
ويحتاج الى نفس الاجزاء ايضا ضرورة احتياج وجوه الاجزاء
الى نفسها فان العارض يحتاج الى ذات المعروض مطلقا وله
يحتاج نفس الكل الى وجود الاجزاء فان القوام لنفس الكل
بالاجزاء انما يكون بالنظر الى ذاتها وتقطع النظر عن وجود الاجزاء

ووجود

ووجود الكل اذا تمهد هذا اقول في الجواب ان المستدل
ما اذا اراد بقوله ان اجزاء الوجود الكل اما ان تتصف بالوجود
قبله او بعده او معه اما ان يريد وقبل نفس الكل او بعده
او معه مختار الشق الثاني او الثالث ولا يلزم تقدم وجود
الجزء على نفس الكل لكن الجواب بالحقيقة بتعيين الشق
الثاني فانه مرتبة اتصاف الاجزاء بالوجود بعد مرتبة
ذات الوجود الذي هو احد السبب التي من جملتها الاتصاف
فرع ذات فرع المنتسبين واما ان يريد قبل
وجود الكل او بعده او معه مختارا انه متصف قبل وجود
الكل ولا دور فان اللازم ح تقدم حصة وجود الجزء على
حصة وجود الكل ولا مضايقة في تقدم احدى الحصتين
على الاخرى الا ترى انه يصح تقدم وجود الاب على وجود
الابن ولا دور فيه هاهنا وهاهنا ما اورده المقوم
وذكره الممع في الحاشية من ان الوجود لا جنس له وانا
فاما ان يتصف بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن ذلك
الجزء لا يكون صفة لنفسه بل يكون صفته سائر الاجزاء
فلا يكون العارض بتمامه عارضا او بالعدم فيلزم اجتماع
النقيضين اقول بيان بطلان الشق الثاني ذكره
انما فلا يفيده واما بطلان الشق الاول فغير ظاهر
فانه ان قرر بالنظر الى المحل فيقال ان جزء الوجود اما
ان يتصف بالوجود بانه يحل عليه الوجود فلا شك انه
حمل عرضي فلا ان يكون جزءه ايضا محمولا بالحمل العرضي
وهو ظاهر البطلان فانه يستلزم حمل الشيء على نفسه
من حيث هو هو بالعرض او نقال ان الجزء يكون موجودا كسائر
الموجودات فيكون فوامه وقد تقرر في موضعه ان الوجود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)